مع اسرائيل، الاردن، السعودية، سوريا. اعتقد اننا اذا قمنا بذلك، واعتبرنا ان المرحلة الانتقالية هي بداية عملية وليست نهايتها، يمكن ان نحقق غاياتنا على المدى البعيد.

□ د. **جقمان**: موضوع المرحلة الانتقالية محسوم فلسطينياً، بمعنى اننا وافقنا عليه من ناحية مبدئية. ولكن توجد قضايا أساسية لا زالت بحاجة الى تفسيرات وتفصيلات. ما هي صلاحيات هذه المرحلة، وما مدى هذه الصلاحيات؟ ما هي علاقة المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية؟ اعتقد بأنه من الواضح ان هناك من يخطط لأن تصبح المرحلة الانتقالية مرحلة نهائية، أو ان تستمر، على الاقل، لفترة أطول من المتفق عليها أصلاً. السبب في ذلك، وجود العديد من الأسباب، يقف على رأسها ان جميع القضايا الشائكة متروكة للتفاوض لاحقاً. ومع أنه ليس مستحيلاً التوصل الى اتفاقات في المرحلة النهائية، ولكن أتصور ان الخطط ستكون صعبة التطبيق، لأن الجو السياسي سيكون، حينئذٍ، مختلفاً. فقد يقل اهتمام وضغط الولايات المتحدة الاميركية، ويتقلّص تركيز حزب العمل اذا وضع ثقله في المعركة الانتخابية الجديدة، خاصة وان امكانيات ايجاد علاج للعديد من القضايا الداخلية لا زالت مفتوحة تحتمل النجاح والفشل. ويجب ان لا يغيب عن البال، ان تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين في الداخل، خلال المرحلة الانتقالية، قد يؤدي الى تقديمهم تنازلات خلال التفاوض حول المرحلة النهائية. لكل ذلك، أعتقد بأن المرحلة الانتقالية ستستمر لفترة أطول من المخطط، وقد تتحول، هي بذاتها، الى مرحلة نهائية.

□ د. **زيداني**: الفترة الانتقالية لن تنحصر بخمس سنوات، وأعتقد بأن هذا سيكون حدّها الأدنى.

□ د. **الجرباوي**: اريد أن أعود للمسألة التي طرحها د. زيداني حول فهم العمل السياسي وطبيعة برنامج رابين. اعتقد بأن رابين لديه أفضلية، لأنه تسلّم السلطة من شامير الذي مثّل للكثيرين أدنى امكانية تعامل مع المسيرة السياسية. واعتقد ان رابين يعي هذه الافضلية، ويحاول ان يستثمرها الى أقصى درجة في تمرير برنامج حكومته، خاصة وأنه يعي، أيضاً، ان الجانب الفلسطيني في وضع حرج الآن، ويراهن بأنه يستطيع استخلاص المزيد من التنازلات من الفلسطينيين. على كلٍ، يركّز رابين على عملية تفتيت وتجزئة الجانب العربي الى أطراف متعدّدة ذات مصالح ضيّقة، لأنه يعتقد أن هذا السبيل هو الامثل لتحقيق أفضل شروط أمن وأمان لاسرائيل. أما بالنسبة لما يتردّد، الآن، من دعوات هامّة لانقاذ ما يمكن انقاذه، فأعتقد بخطورتها؛ اذ يوجد فرق كبير بين القبول بدخول عملية مفاوضات بهدف محاولة احقاق حقوق وطنية شرعية مسلوبة، والقبول ببرنامج زمني متدرج لتحقيق ذلك، وبين الدخول في هذه العملية لتقبّل ما يمنح من الطرف المقابل، لأن ميزان القوى غير متكافىء. ففي الحالة الثانية، سيكون الممنوح أقل بكثير ممّا هو مطلوب، ولن يكون بالامكان بعد القبول بأساس محاولة تحميله، لاحقاً، ثقل بناء من المعروف سلفاً أنه ينوء بحمله، وسينهار. واعتقد ان ما ذكره د. جقمان حول الامكانيات السياسية المستقبلية التي يحملها تحسين ظروف حياة «الداخل»، خلال المرحلة الانتقالية، هامّ جداً، ويجب عدم اغفاله من الاعتبارات الفلسطينية. فعملية التسوية السياسية الحالية، برمجت لتكون على مرحلتين، استهدفت أضعف حلقة من حلقات الشعب الفلسطيني، وهي الرازحون تحت الاحتلال الاسرائيلي لربع قرن خلى. وتمّت هذه البرمجة على أساس ان مطالب هذه الحلقة، نتيجة لضغوط الاحتلال، هي في أدنى مربوط المطالب الوطنية الفلسطينية. فرفع قيود، والغاء ضريبة، وتسهيل سفر، وتصدير، واقامة مصنع، قد توفي بأغراض سياسية كثيرة، وتُحصّل تنازلات سياسية كبيرة في ما يتعلّق بمجمل القضية الفلسطينية. من هذا المنطلق، سيتم التركيز